

Distr.  
GENERAL

E/1998/70  
19 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨  
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨  
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*  
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة  
من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير  
المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم  
المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل منظمة الأمم  
المتحدة للطفولة

مذكرة من الأمانة العامة

١ - طلب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في مقرره ٦/١٩٩٨ الذي اتخذته في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨ (انظر E/1998/35 (Part I))، أن يجري إعداد تقرير لتقديمه إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ عن استراتيجية تعبئة الموارد من أجل اليونيسيف. وفي المقرر ذاته، طلب المجلس التنفيذي أن يقدم هذا التقرير وتعليقات المجلس التنفيذي عليه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨.

٢ - ويضم الفرع الأول من هذه المذكرة التقرير المطلوب، ويضم الفرع الثاني تعليقات المجلس التنفيذي عليه.

E/1998/100 \*

أولاً - تقرير عن أعمال المجلس التنفيذي لليونيسيف وأمانتها فيما يتعلق باستراتيجية تعبئة الموارد من أجل اليونيسيف (E/ICEF/1998/11)

مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الثاني الذي يعد استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٦/١٩٩٨ (E/ICEF/1998/6) (Part I)، الذي قرر فيه المجلس عقد اجتماع واحد على الأقل بين الدورات مفتوح لجميع الوفود في الربع الأول من عام ١٩٩٨ لمناقشة استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل اليونيسيف. وقد استند الاجتماع الأول المعقود بين الدورات، في ٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، إلى ورقة غرفة اجتماعات (E/ICEF/1998/CRP.7)، وأتاح للوفود ولممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف تبادل الآراء بشأن عناصر استراتيجية تعبئة الموارد.

٢ - والخطوة التالية المطلوبة بموجب المقرر ٦/١٩٩٨ هي هذا التقرير، الذي أعد للمناقشة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، ويركز على الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة والمجلس بشأن الاستراتيجية. وسيحال التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعاً بموجز للمناقشة التي جرت في الدورة السنوية. وبعد انتهاء الدورة، ستقوم المديرية التنفيذية بإعداد مشروع لاستراتيجية تعبئة الموارد لمناقشته في الدورة العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، بغية اعتماد الاستراتيجية في الدورة العادية الأولى في عام ١٩٩٩.

٣ - ومنشأ السياق الذي يجري فيه وضع استراتيجية تعبئة الموارد هو قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦، الذي قررت فيه الجمعية أن تقوم هيئة إدارة كل برنامج وصندوق باتخاذ هدف محدد وواقعي فيما يتعلق بالموارد الأساسية، في سياق ترتيباته البرنامجية وخططه المالية، وذلك استناداً إلى الاحتياجات البرنامجية والولايات المحددة لكل منها. وقررت الجمعية أن على هيئة إدارة كل برنامج وصندوق أن تتخذ القرارات المتعلقة بترتيبات التمويل الخاصة به، وشددت على أهمية إبقاء الدول الأعضاء على علم بالصورة المالية للصناديق والبرامج، فضلاً عن العلاقة بين احتياجات البرامج والتمويل المتاح.

٤ - ومواصلة لهذه المناقشة، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، بأن تقوم المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج باستعراض ورصد ترتيباتها التمويلية، بغية جعل التمويل أكثر أمناً وقابلية للتنبؤ فيما يتعلق بالموارد الأساسية، وبغية تحقيق الأرقام المستهدفة لتمويلها وأهدافها البرنامجية وألويات واحتياجات بلدان البرامج. وطلب المجلس إلى المجالس التنفيذية أن تتخذ مقررات بشأن ترتيباتها التمويلية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، وأن تقدم تقارير بهذا الشأن إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨.

٥ - واستجابة لطلبات الجمعية والمجلس، بدأ المجلس التنفيذي لليونيسيف عملية تشاور ومناقشة مع الأمانة في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، حيث قرر أن تقدم المديرية التنفيذية تقريراً شفويًا بشأن مسألة تعبئة الموارد في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨. وفي ذلك التقرير (المستنسخ في الوثيقة E/ICEF/1998/CRP.7)، سردت المديرية التنفيذية وصفاً للجهود التي تضطلع بها الأمانة لمعالجة تلك المسألة. وقد شملت هذه الجهود تشكيل فريق لاستعراض جهود اليونيسيف في مجال تعبئة الموارد، والتركيز على أهمية الموارد العامة (الموارد الأساسية)، وزيادة التركيز على جمع الأموال من القطاع الخاص، وإجراء استعراض لشعبة القطاع الخاص (المسماة سابقاً عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها)، وتوسيع نطاق التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتحسين إدارة المساهمات. ووجهت المديرية التنفيذية عدداً من الأسئلة إلى المجلس، منها كيف يمكن لليونيسيف أن تساعد الحكومات في تأمين التمويل من أجل الأطفال، وإمكانية تأمين التمويل المتعدد السنوات للموارد الأساسية، وكيف يمكن للبلدان أن تزيد مواردها المخصصة للطفل.

٦ - وقد نوقشت هذه الأسئلة أيضاً بمزيد من التفصيل في الاجتماع المعقود بين الدورات في ٥ آذار/مارس، الذي حدد عدة مجالات لمواصلة النظر في الموضوع. وستسهم حصيلة مناقشة هذه المسائل في مشروع استراتيجية تعبئة الموارد المقرر تقديمه إلى المجلس في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر.

٧ - ويجري أيضاً مناقشة مسألة تعبئة الموارد في محافل أخرى، بما في ذلك اللجنة الثانية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل التابع للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتتابع الأمانة هذه المناقشات عن كثب للإفادة من النتائج والاستنتاجات التي تخلص إليها ولتفادي ازدواج الجهود. كما كان من دواعي سرور الأمانة الرد على بعض الوفود التي رغبت في مناقشة جهود اليونيسيف بشأن تعبئة الموارد.

#### المسائل الرئيسية المطروحة لمواصلة النظر

٨ - من المهم الإشارة في البداية إلى أن ما مجموعه ثمانى حكومات قد زادت تبرعاتها بالعملة المحلية للموارد العامة لليونيسيف في عام ١٩٩٧، وإن كان استمرار قوة دولار الولايات المتحدة قد أثر تأثيراً سلبياً على إيرادات اليونيسيف. وتعتزم الأمانة أن تدرج في مشروع الاستراتيجية المقرر تقديمه إلى الدورة العادية الثانية تحليلاً لتأثير تقلبات أسعار الصرف وبيانا للخيارات الممكنة لتقليل تأثير تلك التقلبات إلى الحد الأدنى. وقد تأثر مجموع إيرادات اليونيسيف أيضاً في عام ١٩٩٧ بفعل انخفاض المساهمات المقدمة للأموال التكميلية.

٩ - ومنذ عام ١٩٩٠، أخذ مجموع التبرعات الحكومية (الموارد العامة والأموال التكميلية) لليونيسيف يتذبذب بين ٥٠٠ مليون دولار و ٧٠٠ مليون دولار، وبلغ أقصاه في عام ١٩٩٢ ثم عاد إلى الانخفاض فأصبح في عام ١٩٩٦ يقارب مستوى عام ١٩٩٠. وفي تلك الفترة نفسها، لم يتغير مستوى التبرعات للموارد العامة

تغيرا ملموسا. وطوال السنوات الخمس الماضية، تبرعت الحكومات المانحة الرئيسية الخمس ذاتها (وهي السويد، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان) بما متوسطه ٦٥ في المائة من الموارد العامة المقدمة من الحكومات. وتبلغ حاليا نسبة المساهمات التي يدفعها أكبر عشرة مانحين أكثر من ٨٠ في المائة من المساهمات الحكومية في الموارد العامة (وهم الحكومات المذكورة أعلاه وإيطاليا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة). وظلت النسبة التي تسهم بها البلدان التي لها برامج في الموارد العامة التي توفرها الحكومات شبه ثابتة حول ١٠ في المائة. وتراوحت نسبة الموارد العامة إلى الأموال التكميلية على مدار السنوات العشر الماضية بين ٦٩ و ٥٤ في المائة، مع حدوث تقلبات ملموسة في كل من الأموال التكميلية والأموال المخصصة لحالات الطوارئ. ومن ثم فإن التقلب في مجموع الإيرادات يعتبر أساسا نتيجة مباشرة للتقلب في المساهمات المتعلقة بالتمويل التكميلي والمخصصة لحالات الطوارئ. أما الإيرادات الآتية من القطاع الخاص، فقد ظلت تزداد ازديادا مطردا منذ عام ١٩٩٠، من حوالي ٢٠٠ مليون دولار إلى أن قاربت ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. ويسهم القطاع الخاص حاليا بما يقارب الثلث من مجموع الموارد العامة (أرقام عام ١٩٩٧).

١٠ - أما مسألة ما إن كانت موارد اليونيسيف الأساسية الآتية من الحكومات قد بلغت مستوى ثابتا لن تزداد عنه، فأمر يتوقف على مدى استعداد عدد من الحكومات للقيام بدور أكثر بروزا في توفير الدعم المالي للمنظمة وعلى مدى استعداد الحكومات التي تسهم بنصيب الأسد في دعم اليونيسيف لمواصلة زيادة مساهماتها. ومن التحديات الرئيسية التي يلزم أن تجابهها باستراتيجية فعالة لتعبئة الموارد، كيفية توسيع نطاق مجموعة المانحين لتشمل مزيدا من الحكومات، بما فيها حكومات البلدان التي لها برامج، وتحديد التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة التبرعات المقدمة من المانحين الحاليين. وتتمتع اليونيسيف بميزة واضحة داخل منظومة الأمم المتحدة، من حيث قدرتها على تدبير الإيرادات من مصادر أخرى، وذلك بسبب علاقتها التاريخية بعامة الجمهور والقطاع الخاص، عن طريق الأعمال التي تضطلع بها اللجان الوطنية لليونيسيف والتي يقوم بها السفراء المتجولون.

ألف - ما يلزم للأمانة أن تفعله لتهيئة الأحوال التي توفر

الفعالية في جمع الأموال

١١ - إن أول الشروط وأهمها لتوفير الفعالية في جمع الأموال هو أن تواصل اليونيسيف وضع برامج مستدامة ذات نوعية راقية على الصعيد القطري تتجلى نتائجها عمليا بالنسبة إلى الطفل والمرأة. ويجب أن تكون اليونيسيف قادرة على أن تبين تأثير البرامج التي تضطلع بها، بما في ذلك جهود بناء القدرات والدعوة. ومن العناصر الأساسية اللازمة لتقييم أثر برامج اليونيسيف وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية ومؤشرات للبرمجة المستندة إلى مفهوم الحقوق.

١٢ - وتحاول الأمانة في عدد من التقارير والمنشورات الموجهة إلى جماهير مختلفة أن توجز مساهمة اليونيسيف في تحسين حالة الأطفال في العالم والنتائج الثابتة عمليا التي حققتها في هذا الصدد. ومن بين

هذه التقارير تقرير المديرية التنفيذية الذي يُقدم إلى المجلس التنفيذي كل سنة في دورته السنوية؛ والمنشوران الرئيسيان، حالة الأطفال في العالم و تقدم الأمم المتحدة؛ ومنشورات أخرى أكثر اتصافاً بالطابع التقني. وتتضمن استراتيجية الاتصال الجاري عرضها على المجلس التنفيذي في الدورة السنوية (E/ICEF/1998/10) مناقشة لاستخدام اليونيسيف لوسائط الإعلام المطبوعة وغيرها من أشكال الاتصال لتوجيه الاهتمام إلى احتياجات الطفل.

١٣ - ومع استمرار اليونيسيف في الحفاظ على تركيزها الحالي على البرامج القطرية وعلى تحسين الكفاءة عن طريق برنامج الامتياز الإداري، تتطلع المنظمة إلى المستقبل، من خلال منظورين هما استعراض نهاية العقد للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومجال تركيز المنظمة فيما بعد عام ٢٠٠٠، الذي سيسترشد بقوة باتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق حتى الآن، تشير البيانات المتاحة حالياً إلى أن تحقيق بعض أهداف العقد على الصعيد العالمي وفي كثير من المناطق لن يكون أمراً سهلاً. وتشمل المسائل التي تؤثر على حالة الطفل، وتؤثر بالتالي على تحقيق تلك الأهداف، استمرار ازدياد الفقر وعدم المساواة، وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية، وانخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية، واستمرار تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتزايد عدد حالات الطوارئ الإنسانية التي تؤثر على الأطفال، وزوال شبكات الأمان الاجتماعي المدعومة مركزياً في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى الاقتصاد المحكوم بقوة السوق. وتصدياً لهذه المسائل والمسائل المتصلة بها، أنشأ المجلس التنفيذي في أواخر عام ١٩٩٧ فريقاً رفيع المستوى "لاستشراف البدائل المستقبلية" يعكف حالياً على تحديد جدول أعمال لليونيسيف للقرن الجديد. وستسهم أعمال هذا الفريق، الذي هو فريق مستمر، في تنوير عملية تحديد أولويات المنظمة وهويتها في السنوات المقبلة، وستكون لها أهمية بالغة فيما يتعلق بجهود جمع الأموال وتعبئة الموارد، لا بالنسبة لليونيسيف وحدها بل بالنسبة أيضاً لجدول الأعمال العالمي من أجل الطفل.

١٤ - ويجب أن تتجلى جودة البرامج أيضاً في جودة التقارير التي تقدم إلى المانحين. وكما ذكر في التقرير الشفوي الذي قدمته المديرية التنفيذية إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، تمثل إدارة المساهمات، بما فيها تحسين التقارير المقدمة إلى المانحين بشأن استخدام كل من الموارد العامة والأموال التكميلية، أولوية من أولويات المكاتب القطرية وممثلي اليونيسيف. وتحقيقاً لهذا الهدف، يجري حالياً إنجاز خطة عمل لإدارة المساهمات، وتضمن مبادئ توجيهية بشأن تعبئة الموارد في برنامج تدريبي متصل بالموضوع يجري إعداده حالياً، فضلاً عن أن الإفادة الإعلامية السنوية للممثلين الجدد المقرر أن تتم في أيار/مايو ١٩٩٨، ستشمل هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة. ويجب أن تتضمن التقارير المقدمة إلى المانحين بيانات كيفية للتقدم المحرز من أجل الأطفال، وأن تبين المزايا المحددة للتعاون الذي تبذله اليونيسيف في كل مجال بعينه. واقتراح أن تستخدم هذه الأنواع من النتائج بعد ذلك في إطار جهود واسعة النطاق تستهدف تعبئة موارد إضافية للمبادرات المواضيعية أو الإقليمية. ومن المنتظر أيضاً أن يتيح نظام مديري البرامج تحسين تحليل الإدارة للاستخدام الفعال والكنفؤ لموارد اليونيسيف المالية.

١٥ - والأمانة على استعداد للعمل مع المجلس التنفيذي، فيما يتعلق بالأموال التكميلية، من أجل توفير معلومات أكثر وضوحاً استناداً إلى المبالغ الموصى بها في توصيات البرامج القطرية فيما يتعلق بالموافقة على جهود جمع الأموال، وأن تبلّغ بالكم المتلقى من هذه الأموال من أجل البرامج القطرية خلال دوراتها البرنامجية. وتوجد لدى المكاتب القطرية تعليمات بأن تقدم مقترحات واقعية بشأن الأموال التكميلية، بناء على سجل البرنامج القطري في اجتذاب التمويل التكميلي واستناداً إلى المؤشرات الصادرة عن المانحين المحتملين. وتوصيات البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي تبين بالفعل كيف سيتأثر البرنامج إذا لم ترد الأموال التكميلية بالمبلغ الذي اعتمده المجلس. وعلى الرغم من أن المانحين (الحكوميين وغيرهم) يشجعون دائماً على إيلاء الأولوية لتوفير الموارد الأساسية، فإن الأموال التكميلية تمثل مصدراً مهماً للإيرادات الإضافية التي لا يمكن عادة لأسباب متنوعة إتاحتها كموارد أساسية. واليونيسيف لديها تقليد عريق، هو استكشاف فرص الحصول على تمويل تكميلي من المانحين بجميع فئاتهم. وستتوفر للمجلس التنفيذي فرصة مناقشة سياسة التكلفة المستردة فيما يتعلق بالأموال التكميلية، في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨.

١٦ - وتمثل المساهمات المخصصة لحالات الطوارئ مصدراً آخر للأموال التكميلية. وقد تباينت إيرادات اليونيسيف المتعلقة بحالات الطوارئ تبايناً كبيراً منذ عام ١٩٩١ (بين ١٠٠ مليون دولار و ٢٠٠ مليون دولار سنوياً) تبعاً لعدد الأحداث التي شهدتها الفترة المعنية ودرجة شدتها ووضوحها للعيان. وبفضل الموافقة الرسمية للمجلس التنفيذي على سياسة واستراتيجية اليونيسيف بشأن الأطفال في حالات الطوارئ، تمكنت المنظمة من تركيز جهودها وتبسيط شراكاتها بحيث تنصب تحديداً على احتياجات الطفل والمرأة المتعلقة بالبقاء والحماية. بيد أن معدل الاستجابة للجزء الذي يخص اليونيسيف من النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة من الاحتياجات المعلنة. وجميع ما يرد من مساهمات محدود بفترة قصوى مدتها سنة واحدة على الرغم من طابع الاستطالة الذي تتسم به المشاكل المعالجة. وبغية تعزيز قدرة المنظمة على أن توفر بصورة متسقة مجموعة من الاستجابات القابلة للتنبؤ من أجل الأطفال في حالات الأزمات، ستبحث استراتيجية تعبئة الموارد طرقاً واضحة المعالم لزيادة مستوى الموارد المتاحة لتدابير الطوارئ وتعزيز إمكانية التنبؤ بها.

١٧ - ومن الأمور البالغة الأهمية للحفاظ على الصورة اللازمة للنجاح في جمع الأموال، سواء مع الحكومات أو مع المجتمع المدني بوجه عام، أن تقوم اليونيسيف واللجان الوطنية بجهود هادفة وفعالة في مجالي التأثير والدعوة. ويقوم مكتب تمويل البرامج، الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن التعامل مع الحكومات المانحة، بحفظ واستكمال نبذ تتضمن بيانات عن جميع الحكومات المانحة، وتنسيق الجهود المبذولة مع الحكومات على نطاق اليونيسيف لجمع الأموال، بما في ذلك جهود المكاتب الميدانية لليونيسيف. وقد طرح أعضاء المجلس التنفيذي عدداً من المسائل المتصلة بقدرتهم على توفير التمويل لليونيسيف، وترد مناقشة لهذه المسائل في الفقرة ٢٥ أدناه، وتتطلع الأمانة إلى أن تستكشف معهم الطرق التي يمكن بها أن توفر مشاوراتها مع الحكومات مزيداً من الفعالية في تعبئة الموارد من أجل اليونيسيف.

١٨ - والعلاقة بين اليونيسيف والمجتمع المدني مسؤولية رئيسية من مسؤوليات اللجان الوطنية البالغ عددها ٢٧ لجنة، التي تسهم بما يقارب ثلث إيرادات المنظمة، والتي تمثل إلى حد كبير صوت اليونيسيف في البلدان الصناعية. والإحصائية التالية تبين بوضوح أهمية اللجان الوطنية فيما يتعلق بتعبئة الموارد، في الماضي وفي المستقبل: تضاعفت المساهمات المقدمة من اللجان الوطنية (للموارد العامة والأموال التكميلية) إلى ثلاثة أمثالها بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٦، في حين أن المساهمات الحكومية المقدمة (للموارد العامة والأموال التكميلية) لم تنم إلا بأقل من النصف. وبالإضافة إلى جهود جمع الأموال من أجل اليونيسيف، تؤدي اللجان دورا رئيسيا في زيادة الوعي العام بشأن قضايا الطفل والتنمية، مما يؤدي إلى رفع مكانة اليونيسيف في بلدان تلك اللجان وإيجاد مناخ موات لاستمرار الدعم للمنظمة من جانب حكوماتها وجمهورها. وعلى سبيل المثال، ووفقا لما أبلغ به المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، ركزت أعمال الدعوة التي قامت بها اللجان الوطنية مؤخرا على عمل الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال، والألغام الأرضية. وشرع المكتب الإقليمي لأوروبا في عملية مشتركة للتخطيط الاستراتيجي عكفت في إطارها كل مكاتب الأمانة العاملة مع اللجان الوطنية على استعراض أولوياتها وأنشطتها. وقد أثمر هذا الاستعراض آليات داخلية جديدة للتعاون والتنسيق، وإجراءات أكثر وضوحا بشأن توجيهات السياسة العامة والإشراف، ووضع أولويات للتخطيط المشترك. وستتيح هذه الخطوات للأمانة تقديم الدعم على نحو أفضل إلى اللجان الوطنية طوال عام ١٩٩٨ وما يليه. وستعالج هذه المسألة بمزيد من التفصيل في تقرير شفوي عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة باللجان الوطنية من المقرر تقديمه إلى الدورة السنوية.

١٩ - ووفقا لما ذكره ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية في الاجتماع المعقود بين الدورات في ٥ آذار/مارس، فإن إحدى المسائل التي تهم اللجان هي وضع سياسة مؤسسية بشأن الشراكات مع القطاع الخاص. ويجري حاليا إعداد مبادئ توجيهية مؤسسية للشراكات وستوضع في صيغتها النهائية بالتشاور مع اللجان الوطنية. وبالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها العلاقة العامة بين اليونيسيف والقطاع الخاص، فإن هذه العلاقة تحتاج إلى اهتمام خاص. واعترافا بأهمية زيادة الإيرادات الآتية من القطاع الخاص، اتخذت شعبة القطاع الخاص عددا من الخطوات الرامية إلى تعزيز الروابط مع القطاع الخاص، بما في ذلك إنشاء قسم جديد ليكون مسؤولا عن تطوير وإدارة تحالفات جمع الأموال المبرمة مع المؤسسات الدولية، مثل الشركات المتعددة الجنسية والنوادي والمؤسسات الدولية للخدمة. وستعمل شعبة القطاع الخاص على نحو وثيق مع مكتب تمويل البرامج والشعب الأخرى واللجان الوطنية على مواصلة تطوير الاستراتيجيات لهذه الشراكات الجديدة، بما في ذلك تحديد المواضيع البرنامجية بغية تركيز انتباه المانحين المحتملين على احتياجات الطفل.

٢٠ - ومن المصادر الممكنة الأخرى لزيادة التمويل لليونسيف الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية. وقد أفاد المدير الإقليمي لأوروبا المجلس التنفيذي عن الأعمال الجارية التي يضطلع بها مكتب اليونيسيف في بروكسل بغية تطوير الحوار بشأن السياسات مع عدة مديريات وتحسين علاقات العمل المتصلة بمسائل التمويل مع مكتب الشؤون الإنسانية التابع للاتحاد الأوروبي. بيد أن التعاون مع الاتحاد، على الرغم مما ينطوي عليه من إمكانيات، لا يزال يمثل تحديا أمام اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة،

خصوصا من الناحية الإدارية. وقد شجع أعضاء المجلس التنفيذي على توثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك جمع الأموال، والأمانة ترحب بتلقي المشورة والمساعدة من البلدان الأعضاء في معالجة بعض هذه المسائل.

٢١ - وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، تم في اجتماع عقد في واشنطن العاصمة في أواخر شباط/فبراير تحديد مزايا التعاون بين اليونيسيف والبنك في عدد من المجالات. وعلى سبيل المثال، سيركز فريق عامل معني بفترة ما بعد انتهاء النزاع على الألغام الأرضية، وقضاء الأحداث، والشباب، والتعليم. والبنك الدولي على استعداد للنظر في تمويل تكاليف الموظفين في مكاتب اليونيسيف لحالات الطوارئ، وبخاصة في البلدان التي تنتقل من مرحلة النزاع إلى مرحلة إعادة الإدماج وإعادة التوطين. وقد قدم البنك حتى الآن ٢ مليون دولار إلى اليونيسيف لأغراض عمليات التسريح والإنعاش المجتمعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري حاليا تنقيح مشروع بشأن التعليم في حالات الطوارئ، بغرض تقديمه إلى مرفق المنح المؤسسية التابع للبنك. وفي مجال تعليم البنات، سيركز التعاون على الرعاية والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وجودة التعليم، والتعليم كبديل لعمل الأطفال. ووافق البنك على تقديم منحة قدرها ٥ ملايين دولار لتعزيز الممارسات المثلى لتعليم البنات في جنوب شرق آسيا.

٢٢ - وتشمل مجالات التعاون الأخرى التي تم تحديدها شبكات المعارف العالمية، وبرامج الاستثمارات القطاعية، ورصد الفقر والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وخدمات الشراء، وتبادل الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لما أبلغته المديرية التنفيذية للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير، هناك شراكة جديدة هامة جارية حاليا مع البنك الدولي في اليمن، حيث تم وضع برنامج مشترك من أجل الطفل. وفي إطار البرنامج القطري المقترح، الذي سيقدم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، ستصبح اليونيسيف شريكا متعاوننا مع الحكومة والبنك فيما يتعلق بقرض قدره ٣٠ مليون دولار من المؤسسة الإنمائية الدولية. وستشمل عناصر المشروع مدارس على المستوى المجتمعي، مع إيلاء الأولوية لتعليم البنات، والنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وإضفاء اللامركزية على الخدمات الصحية، وإدراج الدخل من أجل المرأة الريفية. وسيكون هناك برنامج شامل للرصد والتقييم، يتضمن رصد المشاريع وقياس تأثير المبادرات المشاركة.

٢٣ - وستجتمع اليونيسيف والبنك الدولي مرتين سنويا لاستعراض هذه الشراكة المتنامية. وستبعث المديرية التنفيذية لليونسيف ورئيس البنك الدولي رسالة مشتركة إلى موظفي المقر والموظفين الميدانيين التابعين لكلتا الوكالتين تتضمن مجملا لتلك الشراكة الموسعة وإيضاحات لاستراتيجيات التعاون بين الوكالتين. وقد توفرت على الفور بفضل هذه التطورات موارد للبرامج التي تفيد الأطفال، ويحتمل أن يتوفر مزيد من الموارد لهذا الغرض. وبعض هذه الموارد سينصرف عن طريق اليونيسيف في حين أن البعض الآخر سيعزز مساهمة اليونيسيف. وستتمكن اليونيسيف أيضا من المساهمة في وضع برامج للاستثمارات القطاعية وقيادة عملية استعراض للسياسات تحقيقا لمزيد من التنسيق بين المانحين بشأن برامج الاستثمارات القطاعية الاجتماعية، مما سيتيح لليونسيف فرصا أوسع نطاقا للدعوة من أجل الأطفال.



٢٤ - وأخيراً، ستسعى الأمانة إلى بيان احتياجات التمويل التي تستلزمها الأهداف البرنامجية لليونيسيف وبيان الافتراضات التي تعتمد عليها بشأن المساهمات الحكومية وغير الحكومية، في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة، التي تقدم إلى المجلس التنفيذي بصفة متكررة مرة كل سنتين، فيما عدا الخطة المالية، التي تستكمل سنوياً. وستقدم الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨.

#### باء - المسائل المطروحة على المجلس التنفيذي للنظر فيها

٢٥ - أكد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ أن المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج هي المسؤولة عن رصد ترتيباتها التمويلية واتخاذ قرارات بشأنها. وخلال المناقشات التي أجراها المجلس التنفيذي لليونيسيف بشأن إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد، خلال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ والاجتماع المعقود بين الدورات في ٥ آذار/ مارس، أثار الوفود عدداً من المسائل التي قد يكون من المفيد إجراء مزيد من المشاورات التفصيلية بشأنها بين أعضاء المجلس. وتشمل هذه المسائل إمكانية تحديد أهداف مالية للمانحين الحكوميين وتقديم مساهمات متعددة السنوات متفاوض عليها إلى اليونيسيف. والأمانة على استعداد للعمل مع المجلس على إيجاد الطرق التي تكفل معالجة المسائل المتنوعة المثارة، مثل تقاسم الأعباء، وكيفية التحديد الدقيق لمعنى أن الحكومات يلزم أن توفر "الركيزة الأساسية" للمساهمات الأساسية على أساس مستدام، وما هي النسبة من مجموع المساهمات التي تكفل استمرار اتصاف اليونيسيف بخاصية أنها منظمة حكومية دولية. وترحب الأمانة بالافتراح المقدم في الاجتماع المعقود بين الدورات والداعي إلى أن تعمل الوفود المهتمة بالأمر سوياً من أجل معالجة هذه المسائل وغيرها، وتتطلع إلى مناقشة هذه المشاورات.

#### جيم - استطلاع الوسائل الجديدة والمبتكرة للاستمداد من الثروات غير الحكومية

٢٦ - وفقاً لما ذكر في الفقرتين ١٨ و ١٩ أعلاه، تعتبر اليونيسيف سعيدة الحظ بأن لديها ما يكافئ ٢٧ "مختبراً" للاستمداد من الثروات غير الحكومية، وهي اللجان الوطنية لليونيسيف. وتتصف اللجان الوطنية بالابتكار في استراتيجياتها المتعلقة بجمع الأموال، وتعتمد إلى تجريب نهج جديدة للعمل مع المجتمع المدني وتدبير الموارد من أجل الأطفال. كما أن شعبة القطاع الخاص تزيد من تعزيز قدرة اليونيسيف على دعم عملية تحويل المبادرات الناجحة التي تضطلع بها اللجان الوطنية على الصعيد القطري إلى مبادرات متعددة البلدان أو عالمية. ومن هذه المبادرات "فكة للخير"، و"تبرعوا للأطفال عند الدفع"، واتفاقات الترخيص ذي الإتاوة مع "Flik Flak" و "Caran" و "D'Ache"، وعلى الصعيد المحلي شراكات المدن.

٢٧ - وكما أوضحت المديرية التنفيذية في تقريرها الشفوي المقدم إلى الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، تتعاون اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لتأمين الاستخدام الفعال للأموال التي سيتبرع بها السيد تيد تيرنر، والتي يؤمل في أن تعزز بتبرعات أخرى من غيره من المانحين في القطاع الخاص.

٢٨ - ومن المسائل الأخرى التي يمكن معالجتها مسألة استطلاع طرائق جديدة ومبتكرة لتمويل استمرار المشاركة البرنامجية في البلدان التي أصبحت غير مؤهلة للحصول على مخصصات من الموارد العامة (بمقتضى السياسة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧)، ولكن لا يزال بوسع اليونيسيف بفضل ما اكتسبته من تجربة وخبرة أن تقدم فيها مساهمات كبيرة في مجال الدعوة إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل.

٢٩ - وأخيرا، تتطلع الأمانة إلى تلقي تعليقات إضافية من أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الأسئلة التي طرحتها المديرية التنفيذية في التقرير الشفوي الذي أدلت به في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨، والتي أدرجت أيضا في ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدت من أجل الاجتماع المعقود بين الدورات في ٥ آذار/مارس. وستوفر هذه التعليقات المقدمة من الوفود مزيدا من التوجيه لعملية إعداد مشروع استراتيجية تعبئة الموارد الذي سيقدم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويرد أدناه مستنسخ لهذه الأسئلة:

(أ) كيف يمكننا أن نساعدكم على نحو أفضل في تأمين التمويل الضروري الذي يجعلنا نفي، سويا مع الشركاء الآخرين، بالالتزامات المحددة نحو أشد أطفال العالم فقرا في اتفاقية حقوق الطفل وفي الأهداف التي أعلنها مؤتمر القمة العالمي؟

(ب) ما هو أثر الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة على الموارد المتاحة لليونيسيف وكيف يمكننا - سويا - أن نكفل لهذا الأثر أن يكون إيجابيا؟

(ج) هل نتجه مساعينا لدى الحكومات والقطاع الخاص إلى المواقع المناسبة، وتتم على المستويات المناسبة، وتحدث الأثر المناسب؟

(د) هل حان الوقت للسعي على نحو أنشط إلى توفير التمويل المتعدد السنوات للموارد الأساسية؟

(هـ) هل قبول مبالغ كبيرة من الأموال من مصادر جديدة ومختلفة، مثل المؤسسات المالية الدولية، يخالف طابع اليونيسيف؟

(و) هل هناك عوائق في أداء اليونيسيف الحالي تعلمون أنها تحد من قدرتنا على تعبئة الموارد؟

(ز) ما الذي يسعكم أن تفعلوه، بوصفكم شركاء رئيسيين، لزيادة مواردكم المالية المخصصة للتنمية، ولتوفير الدعم المباشر للأطفال في بلدانكم؟

ثانيا - مقتطف من تقرير المجلس التنفيذي لليونيسيف عن أعمال دورته

السنوية لعام ١٩٩٨ (١-٥ حزيران/يونيه) (E/1998/35 (PartII)-)

(E/ICEF/1998/6 (Part II))

البند ٧ من جدول الأعمال: استراتيجية تعبئة الموارد لليونيسيف

عرضت المديرية التنفيذية التقرير المتعلق بتعبئة الموارد (E/ICEF/1998/11) وأكدت الحاجة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المستخدمة في تمويل الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف لصالح الأطفال وإلى زيادة حجم هذه الموارد وتقاسم عبء توفيرها على نحو أكثر إنصافا. وأعربت عن شكرها للوفود لما قدمته في المناقشات السابقة من إسهام غير رسمي وقالت إنه ستجري إحالة الوثيقة التي تحتوي على نص هذه المناقشات وموجز لها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشجعت الأعضاء على عرض آرائهم وتعليقاتهم بشأن القضايا والمسائل التي طرحت في الاجتماعات المعقودة بين الدورات لأن إسهاماتهم ستستخدم في إعداد المخطط العام لاستراتيجية تعبئة الموارد التي ستعرض على المجلس في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر وسيوافق عليها في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وذكرت أنه بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها المجلس، يجري حاليا بذل جهود مكثفة داخل المنظمة لتحسين توقيت تقديم التقارير ونوعيتها وإدارة الموارد على الصعيد القطري والتنسيق بين الأجهزة المسؤولة داخل اليونيسيف عن الجوانب المختلفة لتعبئة الموارد.

ورحبت عدة وفود بالتقرير وأعربت عن تقديرها للأمانة لما توخته في الوثيقة من دقة وحسن تركيز فضلا عن تقديم التقرير في حينه.

وكان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن ضرورة زيادة حجم قاعدة موارد اليونيسيف وزيادة إمكانية التنبؤ بها. واعتبر ذلك هدفا ليس في سياق تيسير تخطيط وإدارة الأنشطة الميدانية لليونيسيف فحسب، بل أيضا كمسألة تخص جميع الصناديق والبرامج على نطاق المنظومة. وأشار عدة مرات إلى ضرورة إنعاش الإرادة السياسية بقدر كبير لصالح المنظومة المتعددة الأطراف، وأعرب عدد من الوفود عن الرغبة في زيادة الإنصاف في توزيع عبء التمويل المتصل بميزانية الموارد الأساسية. وهذه المسائل الأخيرة تتسم بأهمية أساسية للفعالية والاستدامة الطويلتي الأجل لجهود جمع الأموال التي تبذلها اليونيسيف والصناديق والبرامج الأخرى.

وفي معرض الرد على تساؤلات طرحتها المديرية التنفيذية عما يمكن أن تفعله المنظمة ذاتها لاجتذاب دعم المانحين، أشار إلى ثلاثة عوامل. أولا، ارتأت الأغلبية الساحقة للمتكلمين أن نوعية البرامج وفعاليتها وكفاءتها هي العامل الحاسم في تعبئة الموارد. ثانيا، أكد المانحون الرئيسيون الأهمية التي يولونها لقدرتهم على "الإثبات العملي لأثر التطوير" - من خلال تقديم تقارير أفضل وزيادة فعالية الاتصال

بالجمهور وتحسين النظم المالية بهدف معالجة المسائل المتعلقة بالمساءلة. وأخيرا، أوضح عدد من الوفود أن الابتكار والاستدامة هما السبيل إلى اجتذاب اهتمام أطراف جدد والحفاظ على المانحين الحاليين.

وأعربت وفود كثيرة عن موافقتها على ضرورة التحديد الكمي لاحتياجات البرامج كأساس لوضع الأرقام المستهدفة للتمويل. ونهت إلى الحاجة إلى اتصاف تلك الأرقام بالواقعية وإلى التحديد الواضح للأولويات وتمكين اليونيسيف من أن توضح بصورة برنامجية ليس فقط الآثار المحتملة للموارد الجديدة، بل أيضا الآثار الضارة لعدم استلام الموارد المطلوبة. وأشادت عدة وفود بالمديرة التنفيذية لمبادرتها إلى وضع أولويات وأرقام مستهدفة للأعمال المطلوبة منذ عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠ في محاولة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي المتعلقة بنهاية العقد. وأعرب متكلمون آخرون عن اهتمامهم بالحصول على مزيد من التفاصيل بشأن العملية الجارية حاليا من أجل تطوير المناقشة المتعلقة بجدول الأعمال من أجل الطفل بعد سنة ٢٠٠٠. واعتُبرت كلتا المبادرتين من العناصر الاستراتيجية القيّمة لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد. وأكدت عدة حكومات مانحة الاهتمام المتزايد بالتعبير عن الاحتياجات البرنامجية في صورة مواضيعية والقيمة التي ينطوي عليها ذلك، والاحتمالات المتزايدة لتوافر هذا الشكل من التمويل، ولكنها أوضحت أن المرونة وتوافر القدرة المؤسسية سيلزمان لبرمجة الموارد وعرضها وإدارتها تبعا لذلك.

وتركز جوهر المناقشة على الآليات التي من شأنها أن تتيح تناول المسائل المتعلقة بأهداف البرامج في نفس السياق الذي يتم فيه تناول المسائل المتصلة بكفاية المساهمات وزيادة إمكانية التنبؤ بها وتقاسم أعبائها بصورة عادلة. واقترح أحد الوفود، في هذا الصدد، دمج الأهداف البرنامجية والميزانيات الإدارية على مدى دورة متكررة تطلعية مدتها ثلاث سنوات وتقديمها إلى المجلس لاستعراضها. وأضاف أنه سينتظر من الوفود، في الوقت ذاته، أن تعلن عن التزامات، أو تعهدات إرشادية، تغطي فترة ثلاث سنوات، بحيث يتسنى للمجلس ذاته أن يربط الموافقة على الاحتياجات البرنامجية بخطة للحصول على الموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات. وأعرب عدد من المانحين الرئيسيين لليونيسيف عن تأييدهم لهذا الاقتراح، وخاصة مفهوم ربط مستويات التخطيط البرنامجي بالموارد التي يكون قد جرى التعهد بها. وأعلن بعض المانحين التزامهم بفكرة التعهدات المتعددة السنوات، في حين لم يستطع آخرون إلا الموافقة على تقديم مستويات إرشادية للتخطيط الذي يتجاوز سنة واحدة.

وبخلاف عملية إعلان التبرعات، أشير في المداخلات إلى آليات أخرى اقترحتها المديرية التنفيذية في مناقشات سابقة مع المجلس وتضمنت ما يلي:

(أ) أن يجري، في وقت مبكر من السنة المالية لليونيسيف، دفع المبلغ المتعهد بتقديمه للموارد الأساسية: وافق على ذلك جميع المانحين تقريبا؛

(ب) دفع المبالغ المتعهد بها وفقا لجدول زمني متفق عليه: لن يكون ذلك مشكلة، ولكنه قد لا يلزم بالفعل في كثير من الحالات لأن الأغلبية قد توافق على دفع المساهمة بأكملها في وقت مبكر من السنة المالية؛

(ج) الاتفاق على حد أدنى للمساهمات المقدمة للموارد الأساسية: لم يكن ذلك مقبولاً لدى واحد أو اثنين من المانحين، في حين ارتأى آخرون أنه مستصوب ولكنه غير ممكن لأنه يغير، في نظرهم، الطابع الطوعي لإعلان التبرعات و/أو - ببساطة أكثر - لأن الأنظمة التي يتبعونها في وضع الميزانيات لا تجيزه:

(د) الدفع بدولارات الولايات المتحدة: لم يكن ذلك مقبولاً بصفة عامة، رغم أن المديرية التنفيذية قد أوضحت فيما بعد أن المسألة ليست هي الدفع بدولارات الولايات المتحدة بقدر ما هي التماس آلية للتقليل من درجة التعرض للأخطار المتعلقة بأسعار الصرف.

وكرست أغلبية الوفود جزءاً من بياناتها على الأقل لمسألة مصادر الأموال. وأبدت تعليقات إيجابية كثيرة فضلاً عن الشعور بالارتياح عند إثارة مسألة ما إذا كان ينبغي لليونيسيف، في واقع الأمر، أن تسعى إلى توثيق التعاون والترتيبات المتعلقة بالتمويل مع مؤسسات مالية دولية كالبنك الدولي والمصارف الإقليمية. وذهبت الوفود عموماً إلى أنه ما دام المجلس التنفيذي يقوم بدور رئيسي في البرامج والسياسة، وما دامت اليونيسيف ذاتها ملتزمة التزاماً دقيقاً بالولاية الموكولة إليها، فإن هناك احتمالاً ضئيلاً لأن يطرأ أي تغيير ملموس على طابع المنظمة. وحذر أحد الوفود من أن تصبح اليونيسيف أداة تنفيذية.

كما شجعت وفود كثيرة المديرية التنفيذية على الدخول في حوار بشأن السياسات مع الاتحاد الأوروبي والاشتراك معه في بذل جهود لأغراض جمع الأموال. وعرضت عدة وفود تقديم الدعم في هذا الصدد.

وأكد عدد من الوفود الدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في الصورة الأكبر لمصادر الأموال المحتمل نموها. كما أكد عدة متكلمين احتمال زيادة مستويات الأموال الآتية من القطاع الخاص؛ ولكنهم قالوا إن ذلك ينبغي أن يواكب نمو الأموال الآتية من الحكومات لا أن يحل محله. بيد أن متكلمين كثيرين سارعوا إلى إضافة أن عبء التمويل الذي يتحمله القطاع الخاص حالياً والذي يقارب الثلث لا ينبغي أن يتم تجاوزه بصورة كبيرة إذا إريد لليونيسيف أن تظل هيئة حكومية دولية في الأساس. وأكدت اللجان الوطنية ذاتها أهمية تقديم التقارير في حينها فضلاً عن رقي نوعية هذه التقارير، والمرونة في التحول بمهارة إلى طرائق التمويل المواضيعي، وأهمية تحديد الأولويات، وإلحاح الحاجة إلى إصدار مبادئ توجيهية لجمع الأموال من المؤسسات. وألمح رئيس الفريق الدائم المعني باللجان الوطنية إلى أن اللجان الوطنية يمكنها، في واقع الأمر، أن تخصص نسبة ثابتة من إيراداتها للموارد العامة على أساس متعدد السنوات.

وتناولت بضعة وفود بإيجاز مصادر التمويل على الصعيد القطري. وكان من رأي بعض المتكلمين أن من الممكن زيادة تنمية فرص جمع الأموال على صعيدي القطاع الخاص والمؤسسات في بعض البلدان النامية. وأشارت إحدى الحكومات المانحة إلى أن اتخاذ القرار بصورة غير مركزية في عدد من الحكومات المانحة يتيح الفرصة لموظفي اليونيسيف على الصعيد القطري للاتصال وإشراك المانحين الثنائيين في رسم السياسات والحوار مع الحكومة، وتمكين الشركاء على أرض الواقع من المشاركة على نحو أكمل في

وضع الخطط. والأخذ باللامركزية في الحكومات المانحة سيقترض أيضا في نهاية المطاف توخي المزيد من العناية في إدارة المساهمات على الصعيد القطري وهو أمر يؤمل في أن تعالجه البرمجيات الجديدة للمكاتب الميدانية.

وأشار وفدان من البلدان النامية إلى وجود إمكانية لتعزيز قاعدة الموارد المالية عن طريق التبرعات العينية والموارد البشرية.

وأعرب عدة متكلمين من البلدان المستفيدة عن انشغالهم بضرورة التصدي لانخفاض معدل الاستجابة للنداءات المتعلقة بحالات الطوارئ، وإن كان أحدهم قد أعرب عن رغبته في ألا ينتقص تمويل حالات الطوارئ من الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية. وأكد وفد ثالث الاحتياجات المستمرة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تسقط مرارا وتكرارا في الهوة الفارقة بين التنمية وحالات الطوارئ.

وأعربت المديرية التنفيذية عن تقديرها للوفود لما أبدته من تعليقات وعلى الأخص ما توخته من تحديد. وقالت إن الأمانة قد أحاطت علما بالتأكيد الشديد على الأهمية التي يوليها المانحون لرقى نوعية البرامج وكفاءتها وفعاليتها وقابلية نتائجها للإثبات العملي. وأكدت أن كل فرد في اليونيسيف يؤدي دورا في جمع الأموال، وأن الأمانة واعية جدا بأخذ المانحين باللامركزية لدى اتخاذ القرار، وأن اللجان الوطنية تقوم بدور رئيسي، وبالتالي فإن اليونيسيف، تسليما منها بهذه الحقيقة، تحاول العمل معها بصورة أوثق.

وفضلا عن ذلك، قالت إن اليونيسيف وهي تتوجه إلى أسواق جديدة بها أنواع مختلفة من العملاء، يُطلب منها أن تصمم جهودها بصورة مختلفة. وبالتالي، فإن العلاقات مع العملاء تكتسب أهمية متزايدة. ويستتبع ذلك تقليل البيروقراطية وتبسيط العمليات بهدف زيادة الكفاءة.

وأضافت أن مسألة تقاسم الأعباء تعالج حاليا، بقدر ما، عن طريق تنويع مصادر التمويل بالتحويل من المانحين التقليديين إلى مانحين جدد من المؤسسات والقطاع الخاص، ومن ذلك مثلا "فكة للخير" و Caran d'ache و Flic Flac و Merck. كما تنمو حاليا العلاقات بالمؤسسات على الصعيد القطري، ويجري أيضا تعزيز الشراكات مع منظمات خدمية مثل منظمة الروتاري الدولية ومؤسسة كيوانيس Kiwanis.

وفي معرض الرد على أسئلة عن الفريق المرن المعني بتعبئة الموارد، أبلغت الوفود بأنه قد جرى تحويل هذا الفريق إلى فريق عامل مشترك بين الشعب معني بتعبئة الموارد يتكون من رؤساء الشعب المعنية. وذكر أن الفريق سيجتمع بصفة منتظمة لتناول المسائل التي يثيرها فضلا عن المواضيع المستمرة الداخلة في أكثر من مجال مثل تنمية الشراكات مع الاتحاد الأوروبي وجمع الأموال لحالات الطوارئ واستخدام الإنترنت كوسيلة لجمع الأموال.

-----